سامى نجيب : التأمينات الاجتماعية تحل مشكلة البطالة

كتبت : زينب فتحى أبوالعلا

اشار د. سامى نجيب المستشار التأمينى للمجلس الاعلى للجامعات فى الدراسة المقدمة بعنوان »آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية« حيث اوضح ان الاهمية المتزايدة للتأمين الاجتماعى تزداد مع تزايد معدل الامية ونسبة الفقراء ومن هم تحت خط الفقر علي النحوالذي تؤكده احصائيات التنمية البشرية مع امتداد مزايا التأمين للتعامل مع خطرى المرض والتعطل الى جانب توفر المعاشات الاجتماعية للمسنين والتعامل التأمينىمع طر الوفاة كأولوية اولى باعتبارها النهاية الحتمية للحياة العملية . ولنا ايضاادراك ان تأمين البطالة من العوامل التي تحافظ على مهارات العمال وتوفر فرص التدريب لهم بالتليل من الواقع تحت ضغط الحاجة واوضح د. سامي ان نظام التأمين ضد التعطل لايقتصر على تعويضات التعطل بل يمتد الى سلسلة من الاجراءات نحو تأهيل المؤمن عليه لاعادة الاندماج في سوق العمل ومساعدته على البحث عن عمل لدى الغير او العمل المستقل. ومن ناحية اخرى نهتم نظم التأمين الاجتماعى بتوفير الحماية الاجتماعية للمؤمن عليهم اتفاقا واعتبارات العدالة الاجتماعية وليس العدالة التمويلية حيث تؤدى المزايا للمستحق رغم عدم مساهمة في تمويل النفقات التأمينية بالقدر الذي يتناسب معها ومن هنا نفهم كيف نستحق المزايا لذوى الاجور المتخصصة والاعمار المتقدمة رغم عدم توافر مدد اشتراك طويلة. واشار الى انه قد تعددت الاساليب التأمينية للحماية الاجتماعية اطارا بنظم الضمان الاجتماعى لجميع فئات القوى العاملة لمواجهة الاخطار التى يتعرضون لها وانعكاساتها على اسواق العمل المعاصر حيث تنامى دور القطاع الخاص على حساب دور الحكومات واصبح هناك هيكلا قانونيا وهياكل اقتصادية جديدة ذات آليات جديدة وسيطرت الشركات متعددة الجنسية والشركات الكبيرة على اهم القطاعات الاقتصادية وتعددت علاقات العمل الحر وسادت اقتصاديات السوق وآلياته كما اتسعت الفجوة بين الدخول ومستويات الاجور وهناك تقوم نظم التأمينات باعادة توزيع الدخول على مستوي المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية واشباعا لتطلعات الافراد واحتياجاتهم.

واوضح د. سامي انه تأسيسا على مفهوم الدولة العصرية ودورها بالنسبة للشعوب يتعين ان تلتزم الحكومات بتوفير التمويل والدعم القومى لتفعيل الحماية الاجتماعية خاصةمن حيث ملاءمة المعاشات مع الاسعار والاجور للحد من الاثار السلبية لظاهرة التضخم ويصبح من الضروري استقرار مستوى معيشة المؤمن عليهم.

ومن ناحية اخرى يجب ان تعمل السياسات المالية لتنمية مهارات العمالة غير المنتظمة والعاملين بالزراعة والخدمات بتفعيل ودعم خدمات التعليم والصحة والتدريب المهني والحرفي وتوفير تعويضات واعانات التعطل . ان توفير العمل اللائق يعتبر امرا اساسيايتم تحقيقه من خلال ما يسمى بالتنمية المتوازنة اقتصاديا واجتماعيا التي تمتد للشباب بتوفير التعليم والتدريب لزيادة مهارات وانتاجية العمالة »المنتظمة وغير المنتظمة بما يؤدى الى توفير القدرة على الالتحاق بفرص العمل المستحدثة والمتطورة كما يساهم في رفع مستوي الاجور وتحسين ظروف العمل من خلال تنمية اكثر توازنا تؤدى الى تحسين القدرة التنافسية الوطنية وتوسيع الاسواق وايجاد بنية تحتية قوية وكشف العقبات التي تعترض نمو المنشآت وتنويع انشطتها مع ضمان احترام معايير العمل.

ومع تراكم احتياطيات نظم التأمينات الاجتماعية العربية الحالية فان من المستهدف تنويع اوجه وقنواتا لاستثمار نحو المشروعات التي تحقق اقصى فائدة اجتماعية واقتصادية للمؤمن عليهم تدعيما لبرامج التنمية المتوازية يشمل ذلك تطوير المستوى الصحي ورفع المستوى المعيشي وزيادة فرص التشغيل للحد من البطالة وتخطيط المدن وانشاء المدارس وحل مشاكل الاسكان وما الى ذلك من الاغراض المماثلة وبوجه عام يتعين التنسيق بين مساهمة احتياطيات التأمينات الاجتماعية في تلك المجالات وبين برامج التنمية المتوازنة بالدولة وقد تنبه الإقتصاديون نحو تطوير مفهوم التنمية الذي يركز على البعد الاقتصادي ليهتم وفي ذاتا لوقت بالتنمية الاجتماعية مثل تحويل الاقتصاد من زارعى الى صناعى او رفع الانتاجية وبالتالى يتم توجيه الاهتمام وبذات الدرجة للانسان اساس التنمية ومحورها فعندما يرتفع مستوي تعليم البشر ومهاراتهم فان هذا يؤدي بالضرورة الى التقدم واستمرارية وقد تعددت الجهود على المستوى الدولى في مجال دعم سياسات رسمية لتحفيز وتشجيع المشاريع الصغيرة وتعزيز قدرة المرأة على تنظيم المشروعات وفي مجال استحداث خط للحماية الاجتماعية تهتم بالشباب والنساڑ وغيرهم وتسعى لتحقيق التنمية البشرية خاصة في المناطق الريفية لتوفير معاشات ودفعات نقدية لغير المشمولين بنظم التأمينات الاجتماعية.

القطاع البحري ومعظم الموانئ بدون رؤساء !

كتب : عبدالناصر منصور

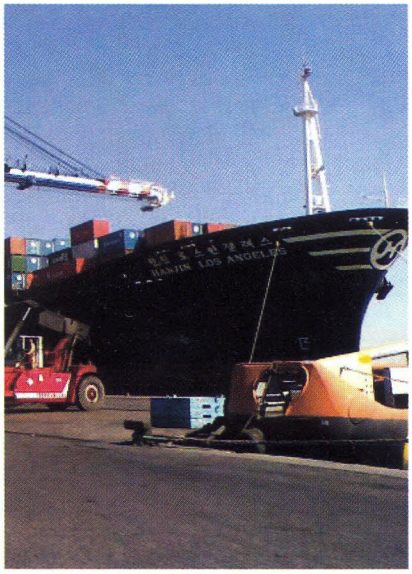

حالة استياء شديد اصابت العاملين في قطاع النقل البحري بسبب ما جاء في تصريحات المهندس هاني ضاحي وزير النقل قبل أيام علي هامش احدي المؤتمرات الاقتصادية بأنه لا يجد الكفاءة في القطاع لشغل وظيفة رئيس هيئة أو رئيس قطاع بعد خلو هذه المناصب .فأغلب الهيئات بدون رئيس منذ شهور مضت، حيث خلت هيئات القطاع البحرى بعد إحالة رؤسائها للمعاش عقب وصولهم السن القانونية وآخر تم إلقاء القبض عليه فى قضية رشوة، والعاملين فى انتظار طال تترقب صدور قرار من وزير النقل بتعيين رئيس جديد لهيئة موانئ البحر الأحمر الذي خلت منذ شهر بعد إحالة رئيسها اللواء حسن فلاح للمعاش عقب بلوغه السن القانونية، حتى إن نائبه اللواء على شريف لم يصدر له قرار من قبل وزير النقل بتكليفه للقيام بأعمال رئيس الهيئة لحين تعيين آخر خلفا للواء فلاح ،كما أن القطاع البحرى نفسه بدون رئيس منذ مايقرب من عام تقريبا فى أعقاب بلوغ رئيسه اللواء عبد القادر جاب الله السن القانونى وإحالته للمعاش ، حيث إن اللواء عادل ياسين رئيس هيئة ميناء الإسكندرية يقوم بأعمال رئيس القطاع لحين تعيين خلفا لـ»جاب الله».

وفي هيئة موانئ بورسعيد، وفى أعقاب إلقاء هيئة الرقابة الإدارية القبض على رئيسها اللواء أحمد نجيب شرف، فى قضية رشوة، أثناء وجوده بميناء الإسكندرية، ومنذ ذلك الحين يقوم اللواء مدحت عطية المستشار الفنى للهيئة، بإدارة موانئ بوسعيد لحين تعيين رئيس آخر بدلا من شرف الدين، وهيئة السلامة البحرية هى الأخرى ظلت شهور بدون رئيس حتى تم تعيين أخيرا اللواء طارق غانم الصعيدى رئيسا لها.